

في تذكرته وقال بعض المفسرين انه الصبح عند المحققين اما الكبير  
فلا يجوزها الا التوبة بشرطها ويصح ان يراد بالسنة الكبيرة  
وبالحسنه التوبة منها ويورد اربعة طرق مرسل من طريق وصايا  
عها ذلما بعثه اليها حين وانا حدثت ذنبا فاحدث عنده توبة وان  
ستره وان غلبت عليه فغلبت ثم في هذا الخصوص ان التوبة الصالحة  
بشرطها كغيرها قطعاً كما قطع بعبودية الاسلام كما في قوله كلام  
ابن عبد البر يدل على انه اجماع احدى مع تسليم ذلك فالارجح انه طين  
كما ذلك عليه نعمه من تركه لعمدة ذلك الظن اجري مجرى القطع  
في النصوص الاخرى **تيسر** اختلفوا في مسئلة احد ههنا ان لا  
الصالحه لا تكفر غير المنقورة على الراجح بل المجمع عليه ما قاله ابن  
عبد البر واما الكبار فلا بد لها من التوبة لا جصاصهم على انها فرض  
ويكفر من تكبير الكبار بحق الوضوء والصلوة رطلان في سنة التوبة  
ويؤده حديث الصحابي الصلوات المستسرة والجمعة الى الجمعة **كثرة**  
ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن من ما جنبت الكبار  
**وحديث** ابن عطية عن جمهور اهل السنة ان معناه ان اجتناب  
الكبار بشرط تكفير هذه العزايض للصغار هذه فان لم تجتنب  
لم تكفر شيئا بالكيفية وعن الخذاق انها تكفر الصغار ما لم يصير عليها  
سوا فعل الكبار لا ولا كثر شيئا من الكبار بروي مسلم ما من  
امر مسلم بمحض صلوة مكتوبة فيحسن وضوءها وحشوها  
وركوعها الا كانت كفاة لما قبلها من الذنوب ما لم يوت كبره ذلك  
الدهر كله والا حديث بمعنى ذلك كقوله وقيل انه الاجمال الصالحة  
تكفر الكبار ومن قال بران حسنم لكن اصل ابن عبد البر في الرد  
عليه ورده بعضهم بان ار يد ان من اتى بالاعمال وهو مصر على

ن  
نصوص

الكبار

الكبار تغفره الكبار برقطعا فاعلموا بطلانه من الدين بالمضرورة  
ومن ار يد ان من لم يصيرها وجاهد على الصبر كمن عزق ثوبه ولا  
لام تكفره بذلك فهو محتمل لظاهرة ان تجتنبوا كذا سر ما تنهون  
عنه تكفر عنكم سياكم اي ما سلف منكم صغيرا كان او كبيرا ومع  
ذلك الصحيح قوله الجمهور ان الكبار لا تكفر بدون التوبة نعم  
اقامة الحد بحدود كفاة كما صرح به حديث مسلم اي بالسنة  
لذات الذنوب اما بالسنة لتردد التوبة عنه فانه يكثرها الحد  
لانها معصية اخرى وعليه جعل قول جمع ان اقامته ليست  
كفاة بل لابد معها من التوبة وقوله تعالى في الحاردين هم خزي  
في الدنيا وهم في الآخرة هذان عظيم لا ياتي ذلك لانه ذكر عقوب  
في الدارين ولا يلزم اجتماعها ويؤيد ما نقرر قول بعض المتأخر  
ان ار يد ان الكبار من غير مجرد العمل فهو ما اطلقه انه قد يوزن  
يوم القدر بينهما وبين بعض الاعمال فتمحى الكبير مما يقابلها  
من العمل ونسبته العمل فانه يفتي له ثواب هذا قد يقع كما  
ولت عليه احاديث كحديث البزاز والحاكم يوق بحسنات العبد  
وساقيه يوم القيامة فيقتضى ويقضي بعضها من بعض فان بقيت  
له حسنة وسع لدها في الجنة وظاهر كونه وقوع المعاصاة  
بين الحسنات والسيئات وينظر الى ما يفضل منها وهذا يوافق قول  
من قال ان رجحت حسنة على سيئة بحسنة واحدة اثبت عليها  
خاصة ويستقطب باق حسنة في مقابلة سيئة وقيل ثاب الجميع  
وستقطب سيئة كما يلم بان هذا كله في الكبار اما الصغار فانها  
تمحى بالعمل مع بقا ثوابها كما ذلك عليه الايات والا حديث ثم  
المغفرة والتكفير متعلقان بان اذ المغفرة ستر الذنوب ووقاية

عن عي هذا الاستدراك  
الحقانه نفيس جدا

والصحيح في الجواب ان الناس يتسامحون  
من الصغار به ولا يكفرون به فيرفع درجاته  
ويكثرها الاجمال الصالحة كالصلوات  
والصوم ومن له كبر مع صغائر  
هم فالمكفوعة بالاعمال الصغائر  
ين ففقط ومن له كبر مع صغائر  
يكثر منها على قدر ما كان  
عن البيهقي عن البخاري  
في باب الصلاة كفاة بخط  
سيد احمد دم الله الجميع